# أثر الحوكمة والاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في دول الإسكوا خلال الفترة (1995-2021) باستخدام البانل داتا –ARDL باستخدام نموذج

**د. آمال إسماعيل جالوس**

مدرس اقتصاد
كلية التجارة
جامعة الأزهر
جمهورية مصر العربية

## الملخص

*شهدت الفترة الأخيرة اهتماما متزايداً بالحوكمة خاصة مع سعى أغلب دول العالم في رفع معدلات التنمية الاقتصادية، بل أصبحت الحوكمة شرطا أساسياً لتحقيق التنمية بمفهومها المُستدام، كما أن لا يزال دور الاستثمار الأجنبي المُباشر في تمويل عملية التنمية محور اهتمام كثير من الدول العالمية عامة ودول الإسكوا بشكل خاص، لذا قامت الدراسة بالإجابة على تساؤل أساسي و هو هل هناك أثر لكل من الحوكمة والاستثمار الأجنبي المباشر على معدل النمو الاقتصادي في دول الاسكوا خلال الفترة (1995-2021)، وباستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL، وقد توصلت الدراسة إلى وجود تأثير موجب لعدد من مؤشرات الحوكمة على معدل النمو الاقتصادي لدول الإسكوا باستخدام البانل دانا لمجموعة دول الإسكوا العشرين، حيث يتأثر الناتج المحلي الإجمالي إيجابياً بجودة الحكومة، وجودة التنظيمات والتشريعات، وحرية التصويت والمُسألة، والاستقرار السياسي والبُعد عن العنف، بينما كان هذا التأثير سالباً للانتشار الفساد وسيادة القانون، وعند التطرق لتأثير الحوكمة على الاستثمار الأجنبي المُباشر باستخدام اختبار التكامل المُشترك، أظهرت الدراسة إلى تأثر الاستثمار الأجنبي المباشر سلباً بانتشار الفساد والتصويت وحرية المُساءلة، بينما يرتبط إيجابياً بباقي مؤشرات الحوكمة.*

***الكلمات المفتاحية:*** *الحوكمة، الاستثمار الأجنبي المباشر، النمو الاقتصادي، دول الإسكوا، نموذج ARDL.*

## المقدمة

يشهد الاقتصاد العالمي في الآونة الأخيرة تراجعاً في معدلات النمو الاقتصادي على مستوى دول العالم عامة ودول الإسكوا خاصة، فقد بات شبح الكساد العالمي يلوح في الأفق خاصة مع يتعرض الاقتصاد العالمي من العديد من الصدمات مثل انتشار جائحة كورونا والحرب الروسية الأوكرانية، وأخيراً إفلاس العديد من البنوك الأمريكية (بنك سيليكون فال الأمريكي)، مما دفع العديد من الحكومات للبحث عن بعض الحلول المقترحة لمواجهة تلك الصدمات الخارجية ورفع معدلات النمو الاقتصادي.

وفي أطار سعي المنظمات الدولية والاقتصادات النامية ظهر مفهوم الحوكمة كأحد الأدوات أو المنهجيات المُقترحة اللازمة لدفع عجلة النمو الاقتصادي في دول العالم وخاصة دول الإسكوا، والذي أصبح شائع الاستخدام في التسعينات من هذا القرن، فقد أرجع البعض أن ضعف الاقتصاديات في مواجهة الأزمات السابق ذكرها وما نتج عنها من انهيار اقتصادي ومالي إلى وجود شبهه الفساد المالي والإداري وغياب الشفافية والنزاهة (الرسول، 2011 )، مما دفع العديد من المؤسسات الدولية إلى الاهتمام المتزايد بعملية الحوكمة كأحد الحلول المقترحة لدول العالم المتقدم والنامي على حد سواء بل اعتبرت تلك المنظمات الدولية أن الحوكمة والتنمية الاقتصادية ما هما إلا وجهان لعملة واحدة، فالحوكمة باعتبارها نظام يُمكن من خلاله اتخاذ القرارات التي تضمن المُشاركة الفعالة لجميع الأطراف المتعاملة في الاقتصاد، ولذا تُعد الحوكمة المنهجية الواجب إتباعها في الدول النامية التي تسعى لرفع معدلات النمو الاقتصادي بها (Kaufmann, et al., 1999).

* تم استلام البحث في سبتمبر 2023، وقبل للنشر في ديسمبر 2023، وسيتم نشره في سبتمبر 2026.
© المنظمة العربية للتنمية الإدارية - جامعة الدول العربية، 2023، ص ص 1- 22، (معرف الوثائق الرقمي): DOI: 10.21608/AJA.2023.235650.1521

ولا يزال الاستثمار الأجنبي المباشر حجر الزاوية في دفع عجلة النمو الاقتصادي في مختلف دول العالم سواءً أكان المتقدم أو النامي، ومع ذلك فهناك تراجعاً حاداً في رؤوس الأموال الأجنبية، وخاصة دول الإسكوا التي تعاني من نقص حاد من رؤوس الأموال الأجنبية، فقد عانت دول الإسكوا وخاصة الدول العربية منها من تدني مستوى التدفقات النقدية المتدفقة داخل تلك الاقتصادات، حيث استحوذت بعض دول الإسكوا تستحوذ على ما يقرب من 8% فقط من إجمالي الاستثمارات الأجنبية العالمية مقارنة بحجم الاستثمارات التي تستحوذ عليه منطقة اليورو والتي تُعادل 20% (حسن، 2017)، وقد يرجع ذلك لوجود عدة عوائق داخل الأراضي العربية تُحيل دون اجتذاب الاستثمارات الأجنبية، ولعل أهم هذه العوائق هي عدم وجود بيئة قانونية حاضنة لتلك النوع من الاستثمارات، وكذلك وجود حالة عدم الثقة لدى اغلب المستثمرين الأجانب نتيجة التطورات السياسية والاقتصادية في مجموعة دول الإسكوا(عبدالقادر، 2012).

وتشهد منطقة الإسكوا كغيرها من دول العالم تراجعاً في معدلات النمو الاقتصادي خاصة بعد انتشار جائحة كورونا، ونشوب الحرب الأوكرانية الروسية وقد شكلت هذه الأحداث مجموعة من الضغوط على تلك الدول الإسكوا إلى ضرورة تغيير أوضاعها والكيفية التي تُدار بها مواردها المحلية، وخاصة أو اغلب هذه الدول تُعد دولا نامية وتُعاني من مشكلات سياسية واقتصادية قاسية، وبالتالي زيادة قدرة تلك الدول على جذب المزيد من رؤوس الأموال الأجنبية لما لها من مزايا متعددة وقد أدركت تلك المُنظمات الدولية كالبنك الدولي إلى ضرورة وجود طرق وأساليب تُمكن حكومات تلك الدول من إعادة النظر في أسلوب إدارة الموارد المالية والاقتصادية وتبني أساليب أخرى تتسم بالعقلانية والفعالية بما يُمكن هذه الدول من توفير بيئة خصبة لتجنب الاستثمارات الأجنبية اللازمة لتمويل عملية التنمية ورفع مُعدلات النمو الاقتصادي في تلك الدول في ظل توافر قدر كافي من العدالة الاجتماعية (U.N., 2000)، لذا كان من الضروري التعرف على دور كل من الحوكمة والاستثمار الأجنبي المباشر في رفع مُعدلات النمو الاقتصادي في تلك الدول، وإذا كانت هناك علاقة بالفعل فهل ستقتصر هذه العلاقة على الأجل القصير أم أنها قد تمتد للأجل الطويل وبالتالي تدعم عملية التنمية المستدامة.

## الإطار النظري والدراسات السابقة

### *الحوكمة (مفهوم وخصائص ومحددات ومؤشرات)*

حاز مفهوم الحوكمة اهتمام غالبية دول العالم، لما أصبح لها من أهمية في دفع عجلة النمو الاقتصادي ورفع مستوى التنمية الاقتصادية بشكلها المستدام، وفيما يلي نطرح مفهوم الحوكمة، ومحدداتها، وأهميتها، وأهم مؤشراتها.

**1- مفهوم الحوكمة**

يعتبر مفهوم الحكومة من المفاهيم التي شهدت انتشاراً واسعاً في الآونة الأخيرة، فعلى الرغم من حداثة هذا المفهوم إلا إنه هناك تعريفات متعددة ويرجع ذلك إلى تعدد الجوانب التي يشملها هذا المفهوم، بالإضافة إلى شموليته وتشعبه، فالحوكمة ككلمة مشتقة من التحكم والتدخل والسيطرة(المُتيم، 2022)، بينما تعبر الحوكمة اصطلاحا بأنها مجموعة من القواعد والأسس والنظم التي تهدف إلى توفير نموذجاً للإدارة الرشيدة، فالحوكمة وإن كانت أسلوباً لترشيد إدارة الوحدات والمؤسسات المختلفة، إلا إنها تعتبر نظام ذاتي يهدف إلى التوجيه والرقابة والتدقيق والمحاسبة بهدف منع الشركات والمؤسسات من الدخول في مشروعات غير مربحة( Elshafei, 2018)، في حين يرى البعض أن الحوكمة وجود نظام مراقبة بطريقة علنية ومتكاملة لدعم المسئولية والشفافية والموضوعية(سالم، 2011)،ومن أهم تعريفات الحوكمة:

**تعريف OECD**: «عرفت تلك منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بأن الحوكمة مجموعة من العلاقات فيما بين القائمين على إدارة المؤسسة، ومجلس إدارتها وحملة الأسهم في تلك المؤسسة»(OECD, 2004)، في حين عرف البنك الأهلي المصري الحوكمة بانها «النظام الذي تُدار من خلاله الشركة، مع إمكانية التحكم في أعمالها»(Holmes, 2007)، كما عرفت الأمم المُتحدة (United Nations(UN's: « الطريقة التي تمارس بها السلطة في إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية لبلد ما من أجل التنمية»(Kaufmann et al., 2011).

إذا فالحوكمة ما هي إلا نظاماً للرقابة والدعم والإدارة المتكاملة على أداء المؤسسات، وذلك من خلال وضع الأطر العامة لتحديد واجبات ومسئوليات الوحدات الاقتصادية، بحيث يضمن تحسين أداء الشركات والمؤسسات وضمان جودة قوائمها المالية وخلوها من الأخطاء والغش، وبالتالي دعم القرارات الاقتصادية الرشيدة وبالتحديد فيما يتعلق بالقرارات الاستثمارية.

2- **خصائص الحوكمة**

ترجع أهمية مفهوم الحكومة لما يكتسبه هذا المفهوم من خصائص تجعل من الحوكمة نظاماً كامل مُتكامل، فكما جاء في تقرير مشروع العدالة الدولية للحوكمة باعتبارها نظاماً دائماً من القوانين والمؤسسات والمعايير والتزام المجتمع الذي يوفر(Tisdell, 1998):

أ- **المسئولية:** والمقصود وضوح مسؤولية جميع الأطراف أصحاب المصالح في الشركة.

ب- **المساءلة:** إمكانية خضوع الحكومة والقطاعات الخاصة والجهات الحكومية بشكل يخضع للمساءلة القانونية، وقد تعني وجود إمكانية لتقدير أعمال مجلس الإدارة، والإدارة التنفيذية للشركة أو المؤسسة أو الدولة.

ج- **الانضباط:** بمعني إتباع قواعد أخلاقية واضحة ومناسبة، أي وجود قانون واضح ومعلن ومستقر يمكن تطبيقه بالمساواة بين المواطنين، كما يُنظم هذا القانون الملكية، والتعاقد والحقوق الإجرائية.

د- **شفافية الحكومة:** ويُقصد بها العمليات التي يُمكن من خلالها اعتماد القانون وإداراته، كذلك إجراءات الفصل في القوانين بشكل فعال وعادل، بالإضافة إلى إيجاد صورة واضحة لما يحدث داخل الشركة.

هـ- **الاستقلالية (إمكانية الوصول والعدالة والنزاهة):** أي عدم وجود مؤثرات وضغوطات تؤثر على سير العمل، وبالتالي تحقيق العدالة في الوقت المُناسب من قبل الجهات المُختصة، بحيث يمكن الوصول إليهم، لديهم الموارد الكافية، والتفكير تشكيل مستقل وعادل لجميع الأطراف المعنية.

و- **المسؤولية الاجتماعية:** أي إحساس الفرد بوجود مسؤولية اجتماعية تجاه الشركة أو الدولة، وان يتم تحقيق العدالة في الوقت المناسب لجميع الأفراد داخل أي منظمة أو شركة أو مؤسسة.

ز- **احترام الحقوق:** أي ضمان حقوق كافة الأطراف المتعاملون داخل وخارج المؤسسة أو الشركات.

3- **مؤشرات الحوكمة**

وفقا لمشروع العدالة العالمية (World Judgment Project (WJP فقد تم قياس مستوى الحكومة في الدول محل الدراسة وفقا لمجموعة من المؤشرات والتي تتمثل في:

أ- **مؤشر التصويت والمسألة (Voice and Accountability (VA:** يعكس التصورات حول مدى قدرة مواطني الدولة على المشاركة في اختيار حكومتهم، وكذلك حرية التعبير وتكوين الجمعيات، ووسائل الإعلام الحرة.

ب- **مؤشر الاستقرار السياسي/ والإرهاب (Political Stability and Absence of Violence/Terrorism (PSAV:** يقيس الاستقرار السياسي وغياب العنف/الإرهاب مدى توافر تصورات احتمالية عدم الاستقرار السياسي و/ أو العنف ذات دوافع السياسية، بما في ذلك الإرهاب، كما يُعبر هذا المؤشر عن وجود تصورات حول احتمالية زعزعة استقرار الحكومة أو الإطاحة بها باستخدام وسائل غير دستورية أو عنيفة، بالإضافة إلى قدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ سياسات سليمة بشكل فعال.(Kaufmann et al., 2011)

ج- **مؤشر كفاءة الحكومة (Government Effectiveness (GE:** يعكس تصورات جودة الخدمات العامة، وجودة الخدمة المدنية ودرجة استقلاليتها عن الضغوط السياسية، كذلك إمكانية صياغة السياسات وتنفيذها، ومصداقية التزام الحكومة بهذه السياسات.

د- **الجودة التنظيمية أو جودة التنظيم (Regulatory Quality (RQ:** يعكس تصورات قدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ سياسات وأنظمة سليمة تسمح بتنمية القطاع الخاص وتعززه.

هـ- **قواعد القانون (Rule of Law (RL:** ويتمثل هذا المؤشر في سيادة القانون بالشكل الذي يحد من الفساد، ومحاربة الفقر والمرض، فضلا عن حماية الناس من الظلم الكبير والصغير. ويعتبر توافر هذا المؤشر الأساس لكثير من المجتمعات العدالة، وتساوي الفرص، والسلام والتي تُمثل القواعد الأساسية لدعم التنمية.، كما يعكس هذا المؤشر التصورات حول مدى ثقة الوكلاء في قواعد المجتمع والالتزام بها، ولا سيما جودة إنفاذ العقود وحقوق الملكية والشرطة والمحاكم، فضلاً عن احتمال ارتكاب الجريمة والعنف.

و- **السيطرة على الفساد (Control of Corruption (CC:** يعكس التصورات المتعلقة بمدى ممارسة السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة، بما في ذلك أشكال الفساد الصغيرة والكبيرة، كما يعكس هذه المؤشر مدى استيلاء النخبة وأصحاب المصالح الخاصة على الدولة.

### *مفهوم الاستثمار الأجنبي المُباشر (Foreign Direct Investment (FDI*

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)، اهم دعائم التنمية الاقتصادية في كثير من دول العالم، بل إن هناك تنافس بين الدول لجذب أكبر قدر من الاستثمار الأجنبي المباشر، فلم يعد الاستثمار الأجنبي المباشر آلة لتمويل عملية التنمية الاقتصادية بل أصبح وسيلة لنقل التكنولوجيا الحديثة، وأساليب جديدة للإدارة التنظيمية، والخبرات والمهارات، فضلا عن فتح قنوات تسويقية دولية بين الدولة المضيفة والدولة الأم (بركات، 2018)

**1- مفهوم الاستثمار الأجنبي المُباشر**

تعدد المفاهيم الخاصة بالاستثمار الأجنبي المُباشر ولعل أهما منظمة التجارة العالمية (WTO) والتي اعتبرت الاستثمار الأجنبي المباشر « نشاط يتضمن امتلاك المستثمرين لأصول أجنبية بهدف إدارتها في دولة أخرى يُطلق عليها( الدولة المضيفة)، في حين عرفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) الاستثمار الأجنبي المُباشر بأنه « نشاط استثماري مستقر في بلد الأم (البلد المنشأ) ويمتلك أصولاً في البلد المضيف بغرض استثمارها»، بينما جاء تعريف الأونكتاد UNCTAD للاستثمار الأجنبي المُباشر بأنه « عبارة عن استثمارات أجنبية في أصول رأسمالية ثابتة في دولة أخرى بغرض منفعة مشتركة (للمستثمرين والدولة المضيفة)»، وأيضاً عرف البنك الدولي WB « أن الاستثمار الأجنبي المُباشر عبارة عن مشروعات مشتركة في إدارتها بين دولتين احدهما تعبر عن الدولة صاحبة رأس المال ( الدولة الأم) والثانية تعبر عن الدولة الواجهة (الدولة المضيفة) بحيث لا تقل حصة الدولة المضيفة عن 10% من القوة التصويتية للإدارة»، وأخيراً عرف البنك صندوق النقد الدولي الاستثمار الأجنبي المُباشر بأنه « امتلاك شركة أجنبية لحصة ثابتة طويلة الأجل في دولة أخرى على أن تكون الإدارة لتلك الشركات الأجنبية»، وعلى ذلك يمكن تعريف الاستثمار الأجنبي المُباشر بأنه استثمار حقيقي في أصول مالية طويلة الأجل في دولة ما يُطلق عليها الدولة المضيفة بغرض تحقيق منفعة مشتركة في البلدين سواء تمثلت تلك الأصول مادية أو غير مادية وذلك بهدف إنشاء مشروعات مختلفة في الأجل الطويل(Moosa, 2009).

**2- محددات الاستثمار الأجنبي المُباشر**

تتنوع محددات الاستثمار الأجنبي المُباشر ما بين محددات اقتصادية، ومحددات تتعلق بالأطر المؤسسية والقانونية، ومُحددات تتعلق ببيئة الأعمال وأخيراً محددات تتعلق بالبنية الأساسية ؛ أما عن **المُحددات الاقتصادية** فتتمثل في ضرورة وجود سوق لتصريف منتجات الاستثمار الأجنبي، مع إمكانية النفاذ لتلك الأسواق فضلا عن وجود عنصر بشري لتوفير مصدر رخيص للعمالة كأحد مصادر تكلفة الإنتاج، كما أظهرت بعض الدراسات أن كلما زاد الناتج المحلي لدولة ما كلما زاد قدرتها على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر (Billigton, 1999)، كما إن وجود قاعدة نقدية عريضة تساعد في تحفيز علمية الإقراض والاقتراض، كما تعبر درجة الانفتاح على العالم الخارجي من أهم العوامل التي تُساعد على جذب رؤوس الأموال الأجنبية(حسن، 2017)؛ **الأطر المؤسسي والقانوني**: حيث يُعتبر الاستقرار السياسي من الشروط الأساسية لضمان تدفقات الاستثمار الأجنبي المُباشر، فمن المهم بمكان وجود اطر تنظيمية وقانونية وتشريعية مثل إمكانية تملك الأجانب للأصول العقارية، أو سهولة الحصول على التراخيص المطلوبة والبعد عن البيروقراطية في حال التعامل مع الحكومة، مع انتشار الأطر الدولية لتطبيق الحوكمة، أخيراً استقراريه الأنظمة القضائية (قعلول، 2017)؛ أما عن **سهولة ممارسة الأعمال**؛ فمن المهم بمكان وجود مناخ مُناسب للاستثمار الأجنبي المُباشر، تتمثل في وجود أطر تنظيمية ومالية المُحفزة على استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية، فعلى سبيل المثال ضرورة وجود أنظمة ضريبية تتسم بالمرونة وخالية من التعقيدات الإدارية فإن ذلك جذب الاستثمار الأجنبي المُباشر(Wei, 2000)؛ **أما عن البنية الأساسية**، فمن المؤكد أهمية وجود بنية أساسية متطورة، فلابد من وجود طرق مطارات واتصالات وجسور ومواني(عبدالرحيم، 2023).

### *النمو الاقتصادي*

يعتبر النمو الاقتصادي أحد القضايا الاقتصادية التي تواجه دول العالم في إطار سعيها لزيادة مستويات دخولها، وتحسين مستوى معيشة مواطنيها خاصة في ظل الظروف التي تواجه الاقتصاد العالمي المُعاصر، وفيما يلي نتناول مفهوم النمو الاقتصادي والمؤشرات والنظريات الحديثة التي تحدث عن النمو، فقد أجمعت الدراسات الاقتصادية أن النمو الاقتصادي ما هو إلا زيادة القدرة الإنتاجية للدولة، هذه الزيادة تساهم في زيادة إجمالي الناتج المحلي الإجمالي للفرد، بحيث تُصبح الدولة قادرة على عرض المزيد من السلع لمواطنيها بصورة مستمرة، وذلك إسنادا إلى التقدم التكنولوجي والتعديلات

الإيديولوجية ومؤسسية، فقد عرّف خشيب أنه « الزيادة في الدخل الوطني أو الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي للدولة» وأضاف خشيب (خشيب، 2020) أن هذه الزيادة تعتبر أمراً ضرورياً لتحسين مستوى معيشة المواطنين في هذه الدولة»، وبناء على هذا التعريف يُعتبر النمو الاقتصادي دليلا عاماً على نجاح الخطط الاقتصادية في الدولة (حفصه، 2022).

1- **أنواع النمو الاقتصادي:**

تختلف أنواع النمو الاقتصادي حسب المعيار الذي بناء عليه يتم تصنيف تلك الأنواع؛ وتتمثل هذه المعايير في التصنيف حسب درجة التخطيط، والتصنيف حسب درجة حدة النمو، وفيما يلي تفصيل ذلك (خشيب، 2020)

- **المعيار الأول: وفقاً لدرجة التخطيط:** فوفقاً لهذا المعيار يتم تقسيم النمو الاقتصادي إلى: **النمو الطبيعي:** وهو النمو الذي يتحدد بصورة عفوية، وذلك بفعل القوى الذاتية التي يملكها الاقتصاد المحلي دون وجود تخطيط مُسبق للدولة، فمن خلال مجموعة من المراحل من التطور تصل الدول إلى نظام السوقي بالصورة الحديثة التي تسعى إلى زيادة الإنتاج في الدولة، بينما يحدث انخفاض في النمو الاقتصادي في الدول النامية لأنها لم تتبع هذه المراحل بشكل جزئي، وبالتالي ينتج عدم تفوق في الإنتاج السلعي ومن ثم عدم التطور لدرجة اقتصاد رأسمالي المُتعارف عليه، **النمو العابر**: والذي يحدث نتيجة لظروف استثنائية، وبالتالي لا تتسم بالاستمرارية والثبات، وعليه يزول هذا النمو بزوال السبب الذي أدى إلى حدوثه، وهذا النمط من النمو الاقتصادي يحدث في الدول النامية، مثل وجود تحسن مفاجئ في التجارة الخارجية، ونظرا لضعف الهياكل الإنتاجية في تلك الدول لا يوجد فرصة لعمل المُعجل، **النمو المُخطط**: وهو ذلك النوع من النمو الذي ينتج عن عملية التخطيط الشامل اعتماداً على موارد واحتياجات المجتمع، ويتسم هذا النوع من النمو بالاستمرارية والفاعلية حيث يرتبط بقدرة الدولة على التخطيط ومدى ثقة ومشاركة المواطنين في هذا التخطيط.
- **المعيار الثاني: تصنيف النمو الاقتصادي حسب درجة حدة النمو:** النمو الاقتصادي واسع النطاق: ويحدث هذا النوع من النمو نتيجة زيادة الكم في عوامل النمو الاقتصادي، مثل زيادة حجم العمالة، آو رؤوس الأموال، ..... إلخ. أما **النمو الاقتصادي المُكثف:** وهو ذلك النوع من النمو الذي ينتج عن زيادة كفاءة القوى الإنتاجية، أو ارتفاع نسبة القيمة المُضافة/ عامل، أو حدوث طفرة في التقدم الفني داخل الاقتصادات، أو زيادة كفاءة الآلات والمعدات المستخدمة في العملية الإنتاجية؛ **النمو المحتمل**: وفقاً لهذا النوع من النمو فإنه يتم الاستفادة من جميع الموارد المتاحة في المجتمع بعد حصرها بتحقيق أقصى مُعدل نمو مُحتمل من كافة الآلات والمعدات فضلا عن أعادة تدريب الكوادر البشرية لتحقيق أعلى معدل نمو مُحتمل؛ **النمو المُتسارع**: وينتج هذا النوع من النمو الذي يزيد بمعدلات ثابتة، ويطلق علي هذا النوع اسم النمو الهندسي حيث يُقاس بزيادة الناتج المحلي الإجمالي بين فترتين زمنيتين مختلفتين؛ **النمو المتوازن**: أما عن النمو المتوازن الناتج عن تحقيق التوازن الاقتصادي على كافة المستويات مثل: تحقيق التوازن في الميزانية العامة، فضلا عن التشغيل الكامل، مع غياب الضغوط التضخمية؛ **النمو الصفري**: اعتمادا على دراسة أعدها نادي روما، والتي أشارت إلى أنه مع تزايد معدل نمو السكان بشكل أسي في حين من المتوقع انخفاض الإنتاج الصناعي نتيجة نضوب الثروة المعدنية والنفطية داخل جوف الأرض وبالتالي من المتوقع أن تحدث المجاعة، والمحصلة النهائية لذلك أن يكون معدل النمو صفراً باعتباره المستوى الذي يُحافظ على التوازن البيئي إسنادا على أنشطة القطاعات التي يُمكن أن تُؤثر على البيئة (خشيب، 2020).

2- **قياس النمو الاقتصادي:**

يعتبر مؤشر إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، ومؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من أشهر واهم المؤشرات التي تعبر عن الناتج المحلي الإجمالي ومتوسط نصيب الفرد الناتج المحلي الإجمالي.

أ- **مؤشر الناتج المحلي الإجمالي:** « ويعبر عن القيمة السوقية للسلع والخدمات النهائية المنتجة ضمن البلاد في فترة زمنية مُعينة». ولكن مع ضرورة تجنب مشكلة الازدواج الحسابي، وذلك باستبعاد السلع الوسيطة والاعتماد فقط على المنتج النهائي.

ب- **مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي:** ويعتبر مؤشر متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من أشهر واهم المؤشرات للإشارة إلى معدل النمو، ويحصل عليه بقسمة إجمالي الناتج المحلي الإجمالي على إجمالي السكان، وترجع أهمية هذا المؤشر في كونه مؤشراً لمستوى معيشة المواطنين، ومعياراً مناسبا للتنمية كونه يُعبر عن كمية السلع والخدمات المُتاحة في البلد مقارنة بغيرها من الدول الأخرى (الجومرد، 2010).

### 3- نظريات النمو الاقتصادي

أجمعت النظريات الاقتصادية على أهمية الاستثمار الأجنبي المُباشر وتأثيره على النمو الاقتصادي، وان التقدم التكنولوجي الناتج عن الاستثمار الأجنبي، وماله من تأثير على معدل النمو الاقتصادي، وعلى الرغم من أهمية ذلك الدور، إلا هناك اختلاف في وجهات النظر الكلاسيكية على مدى تأثير الاستثمار الأجنبي على معدل النمو الاقتصادي. فلم يكن هناك وضوح للآلية التي يؤثر بها التقدم التكنولوجي الناتج عن هذا النوع من الاستثمار المُباشر، ولكن يظهر هذا التأثير من خلال مزايا الاستثمار الأجنبي المُباشر الذي يحفز معدل النمو الاقتصادي في الدولة المضيفة مع المزايا التقليدية للتكنولوجيا الحديثة أو كفاءة رأس المال البشري (خشيب، 2020).

#### أ- النظريات الحديثة للنمو الاقتصادي الكلاسيكي:

من خلال **نموذج سولو Solo Model** عام 1956م، حاول سولو صياغة نموذجاً للنمو من خلال استعراض دالة الإنتاج البسيطة إلى زيادة في معدل الاستثمار ستؤدي إلى زيادة نمو نصيب الفرد من الدخل، ولكن في الأجل القصير الأجل **أما نظرية كينز** ؛ فقد أوضح كينز في نموذجه الذي يدرس العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي أن الطلب يتأثر بمقدار الزيادة في الاستثمار والإنفاق العام والصادرات، وهذا سيؤثر بالتبعية على حجم الإنتاج، كما توصل كينز إلى وجود علاقة طردية موجبة الاستثمار من خلال التأثير غير مباشر للاستثمار في هذا النموذج في شرح تلك، وأخيراً **نموذج هارود – دومار**، والذي افترض أن الإنتاج للوحدات الاقتصادية المختلفة يعتمد بالأساس على حجم رأس المال المستثمر، ويفترض هذا النموذج أنه حتى يتحقق النمو الاقتصادي، لابد أن يكون الاقتصاد متوازناً عند مستوى التشغيل الكامل، مع ضرورة التفرقة بين رأس الاستثمار المحلي والأجنبي، وقد أوضح هذا النموذج على أهمية رأس المال الأجنبي سواء أكان مباشرة أو غير مباشرة للنمو الاقتصادي خاصة في سد الفجوة بين الفجوة بين المدخرات والاستثمارات المحلية، وذلك لتحقيق النمو الاقتصادي(ليلي، 2017)

#### ب- التفسير الحديث للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المُباشر والنمو الاقتصادي

حيث يتم شرح العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المُباشر والنمو الاقتصادي عن طريق مجموعة من العلاقات المُفسرة مثل علاقة الاستثمار الأجنبي وإيرادات التقدم التكنولوجي على زيادة الإنتاجية الناجمة عن زيادة المهارات والخبرات التكنولوجية، كما طرحت هذه العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو من خلال التجارة الخارجية، وذلك من خلال زيادة الحوافز التصديرية لتشجيع الصادرات في الدولة المضيفة للاستثمار الأجنبي المُباشر، وبالتالي توسيع حجم التجارة الخارجية وزيادة الاستثمار الأجنبي المُباشر ومن ثم النمو الاقتصادي (Saidi, 2022).

### *أثر الحوكمة والاستثمار الأجنبي المُباشر على النمو الاقتصادي*

تُعتبر الحوكمة من اهم المؤشرات الدقيقة للتعبير عن سلامة الاقتصاد الوطني، فمن المفترض أن تؤدي الحوكمة إلى زيادة الكفاءة في استخدام الموارد الاقتصادية، ودعم تنافسية المؤسسات الاقتصادية، وتحسين المناخ الاستثماري، وجذب رؤوس الأموال وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي.

### 1- الحوكمة والاستثمار الأجنبي المُباشر

ربطت إحدى دراسات البنك الدولي لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بين مستوى النمو الاقتصادي في تلك الدول وبين مدى تطبيق تلك الدول لمؤشرات الحوكمة (وقد تضمنت هذه المؤشرات ما يقرب من 22 معياراً)، تمثلت هذه المؤشرات في مدى فاعلية وكفاءة البيروقراطية، بالإضافة إلى حكم القانون وحماية حقوق الملكية، كذلك مكافحة الفساد وتوعية التنظيمات مع وجود آليات أو إجراءات متعلقة بالمُساءلة الداخلية، والتي تعمل على تحسين مناخ استثماري. فعلى الرغم من الجهود المبذولة لتحديد معايير الحوكمة أو ما يُطلق عليه الحكم الجيد إلا إن المؤشرات حالياً تتمركز في اغلب الأحوال في سيادة القانون، ومحاربة الفساد، وفاعلية القطاع العام(سيف، 2017).

أيضاً تعمل الحوكمة على تحسين البيئة القانونية ملائمة للاستثمار، فمتى تم خضوع الشركات للمساءلة العامة، بمعنى قياس مدي انفتاح الشركات والمؤسسات العامة، ومدى شفافية القرارات الحكومية، وتمتع الصحافة بالحرية الكافية، ووفقاً لهذا المستوى تتراجع دول المنطقة بدرجة كبيرة عن المتوسط العالمي، وقد أوقعت الدراسة العبء على

حكومات تلك الدول في تحفيز ومراقبة كافة الهيئات الخدمية والعمل على تصميم آلية للرقابة والمساءلة الداخلية لرفع مستوى خدماتها، وذلك بتوفير معلومات عن كيفية الأداء أساليب المكافئة والعقاب.

2- **الحوكمة والنمو الاقتصادي:**

بدأت الدراسات التي تناولت العلاقة بين الحوكمة والنمو الاقتصادي في التسعينات من هذا القرن عندما بدأت تظهر عدد من مؤشرات مُحددة يُمكن أن تستخدم في التعبير عن الحوكمة.

أ- **الفساد والنمو الاقتصادي:** أظهرت دراسة Mauro 1995 (Mauro,1995)، أثر الفساد على النمو الاقتصادي باستخدام تسع مؤشرات فرعية منها الاستقرار السياسي والاجتماعي والتغيير السياسي والمؤسسي. واحتمال المعارضة واستقرار العمل والعلاقة مع دول الجوار، والإرهاب والنظام التشريعي والعدالة والبيروقراطية والفساد من خلال علاقة انحدار توصلت الدارسة إلى وجود علاقة عكسية بين الفساد والاستثمار من ناحية والنمو الاقتصادي من ناحية(Mauro,1995)، كما أوضحت الدراسات أن زيادة الفساد نحو 1% سيؤدي إلى انخفاض النمو الاقتصادي بنحو 72%، وإن عدم الاستقرار السياسي هو أحد أهم القنوات التي ينتقل من خلالها الفساد ويُفسر حوالي 53% من حجم التأثير الكلي على الناتج المحلي الإجمالي ومن ثم النمو الاقتصادي(السيد، 2017).

ب- **الديمقراطية:** لا شك أن وجود الحكومة رشيد تعمل على توفير مناخ ديمقراطي تساعد على توفير بيئة اقتصادية مُلائمة، حيث تحتوي الحوكمة ثلاث مؤشرات فرعية للديمقراطية أو المتمثلة في وجود نظام ديمقراطي يتسم بالشفافية والمساءلة، فضلا عن وجود تشريعات قانونية، إضافة إلى ضرورة وجود سيادة للقانون تدعم وجود قواعد تنظيمية سليمة، والتي لا شك تعتبر عنصراً ضرورياً للازدهار في قطاع الأعمال في إطار اقتصاديات السوق، ومع ذلك فإن العلاقة بين النمو الاقتصادي والديمقراطية لم تُحسم بعد(Shaikh, 2018)، فقد أظهرت الدراسات إلى عدم خطية العلاقة بين الديمقراطية والنمو الاقتصادي، باستخدام نموذج سولو، حيث عبر عن الديمقراطية بمؤشرات الحقوق السياسية، في حين أظهرت دراسات أخرى إلى أنه هناك تأُثير إيجابي ومعنوي لاستقرار النظام السياسي على النمو الاقتصادي، وأنه في ظل وجود نظام سياسي مستقر فلابد من وجود ديمقراطية في دفع عجلة النمو الاقتصادي (Emara, 2014).

***الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي***

مما لا شك فيه أن هناك علاقة وثيقة بين الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي، ففي دراسة اللاسيني عام 1993 فقد شملت هذه الدراسة حوالي 113 دولة خلال الفترة [1959 -1982]، فللتعبير عن النمو الاقتصادي باللوغاريتم الطبيعي للدخل الحقيقي للفرد مُعدلاً بالقوة الشرائية، بينما تم التعبير عن الحكومة بثلاث مستويات مختلفة منها[ تغيير الحكومة، والتغيير الكلي للحكومة، كما استخدم معدل الوفيات الرضع لكل ألف مولود، للتعبير عن المستوى الصحي، وللتعبير عن المستوى التعليمي استخدام الباحث معدل المعرفة للبالغين]، كما أشارت إلى النمو الاقتصادي باللوغاريتم الطبيعي للدخل الحقيقي للفرد المُعدل بالقوة الشرائية، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي، وكانت النتيجة النهائية التي توصلت لها هذه الدراسة إنه كلما تحسنت مؤشرات الحوكمة المتمثلة في (الاستقرار السياسي وسيادة القانون)، كلما تحسن مستوى دخل الفرد الحقيقي كمؤشر للنمو الاقتصاد (Alesina, 1993).

## الدارسات السابقة

تعددت الدراسات التي تناولت العلاقة بين الحوكمة والاستثمار الأجنبي المُباشر على النمو الاقتصادي على مستويات مختلفة:

***أولاً- دراسات متعلقة بالحوكمة***

حاولت دراسة (غادر, 2012) هو فهم وتحليل محددات الحكومة والتحديات والفرص التي تواجهها في مجال الحوكمة، وذلك من خلال استكشاف الجوانب الأساسية للحوكمة والأدوات والممارسات المستخدمة في هذا المجال، فقد تعرضت الدراسة للجوانب الأساسية للحوكمة، مع استعراض التحديات والفرص التي تواجه الدول التي تتجه للحوكمة،

وأخيرا تعرضت الدراسة لمجموعة من الأدوات والممارسات الحوكمة، وقد توصلت الدراسة إلى أهمية الحوكمة في تحقيق الضوابط الداخلية والكشف عن المخاطر قبل وقوعها، كما يُمكن للحوكمة أن تساعد على توزيع الصلاحيات بين الأطراف المعينة في الإدارة ومن تحقيق الإدارة الرشيدة في اتخاذ القرارات الإدارية.

هدفت دراسة (Mira, 2017) إلى تحليل أثر الحكم الرشيد وعلاقته بالنمو الاقتصادي في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وقد أظهرت الدراسة إلى ضرورة التعرف على قدرة الدول في تحقيق التغيير الهيكلي في المجالات المؤسسية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية من أجل ضمان النمو الاقتصادي على المدى الطويل، توصلت هذه الدراسة أنه على الرغم من إيجابية العلاقة بين حوكمة الدولة والنمو الاقتصادي في الدول محل الدراسة، إلا أنه هناك عوامل أخرى تؤثر على النمو الاقتصادي في تلك الدول مثل مستوى الاستثمار الأجنبي في تلك الدول، فضلا عن ارتفاع مستوي الفساد في تلك الدول بشكل أو بآخر، كما تُشير الدراسة إلى تأثير عامل الزمن في العلاقة بين حوكمة الدولة والنمو الاقتصادي فقد تحتاج هذه الدول لفترة زمنية أطول يمكن من خلالها تطبيق سياسات الحوكمة بفاعلية أكثر حتى تؤتي ثمارها المرجوة على النمو الاقتصادي.

أما دراسة (سيف، 2017) فقد حاولت تحديد للمتطلبات الأساسية لتطبيق حوكمة الشركات في البلدان العربية كما هدفت الدراسة إلى تحليل القيود التي تحول دون تطبيق مبادئ العولمة بفاعلية، من خلال إبراز اهم الخبرات العربية في تطبيق الحوكمة، وقد اعتمدت الدراسة على الجانب الإداري في تعريف، فالحوكمة عبارة عن إطار يُمكن من خلاله التحكم في أسلوب إدارة ورقابة المؤسسات والشركات، بهدف حماية حقوق الأطراف المعنية وتعزيز الشفافية والمساءلة، وذلك بهدف تعزيز الثقة بين المؤسسات وأصحاب المصلحة وتحقيق التنمية المستدامة والاستدامة المؤسسية، وقد توصلت الدارسة إلى اتجاه إيجابي في بعض الدول العربية لتبني مفهوم حوكمة الشركات، باعتبارها وسيلة فعالة لضمان حقوق أصحاب المصلحة، بالإضافة إلى ضرورة تعزيز ثقافة الحوكمة، خاصة وإن معظم الشركات تعاني من ضعف الهيكل القانوني والتشريعي فضلا عن غياب الهياكل التنظيمية، هدفت دراسة (Elshafei, 2018) إلى دراسة محددات الحوكمة وأبعاد الميزة التنافسية في الأندية الرياضية، فباستخدام منهج التحليل الوصفي تعرفت الدراسة على العوامل التي تساهم في الحوكمة الفعالة في المنظمات الرياضية واستكشاف الأبعاد التي يمكن أن تعزز الميزة التنافسية للأندية الرياضية، وتوصلت الدراسة إلى وجود اتفاق بين أعضاء مجلس الإدارة والعاملين في إدارة النشاط الرياضي في الأندية الرياضية بتطبيق مبادئ الحوكمة، ومع ذلك، كان الاتفاق بين المستفيدين أقل نسبيا خاصة في الموضوعات المُتعلقة بالجودة، وقد تشابهت نتائج هذه الدراسة مع دراسة (Iskander, 2000) والتي أشارت للحوكمة بانها الإطار الذي يحدد كيفية إدارة الشركات وتوجيهها ورقابتها وتحكمها، وذلك بهدف تحقيق الشفافية والمساءلة والعدالة في إدارة الشركات، فقد هدفت هذه الدراسة إلى توفير إطار عملي ومفصل لتنفيذ حوكمة الشركات، وتوضيح الأدوار والمسؤوليات المختلفة للمسؤولين عن الشركات والمساهمين والمستثمرين والمجتمعات المحلية والحكومات. كما يتضمن الملف النصي أيضًا دراسات حالة وأمثلة توضح كيفية تطبيق ممارسات الحوكمة الشركات في الواقع.

ومن خلال هذه الدراسات تم استنتاج ما يلي: فيما يتعلق بمفهوم الحوكمة في أنها «عملية تهدف إلى الموائمة بين مصالح الأفراد والشركات والمجتمع بما يحقق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بشكل متوازن (Iskander, 2000)، أيضاً تُعبر الحوكمة عن كيفية توجيه المنظمات والهيئات والسيطرة عليها من خلال مجموعة من الإجراءات والعمليات تهدف إلى وضع أطر عامة تُساهم في معرفة حقوق وواجبات كافة الأطراف الداخلية والخارجية للمؤسسة(غادر، 2012)، كما تُعبر الحوكمة هم « قيام الدولة بمجموعة من الإصلاحات المؤسسية والإدارية بهدف تحسين والتنسيق بين الخدمات التي تقدمها الدولة والتنسيق بينها، ومساءلة الجهات التي تُعد مساهمة في عملية التنمية كالمؤسسات والهيئات والأفراد(Mira,2017)، كما تُشير الحوكمة إلى مجموعة من الأنظمة الرقابية المتكاملة بهدف مراقبة الأداء المالي والعملياتي في المؤسسات بما يحفظ حقوق وواجبات كافة المتعاملين في الاقتصاد بما يُحقق التنمية الشاملة في المجتمع(سيف، 2017)، أخيرا، الحوكمة هي مجموعة من القواعد التي من خلالها تُدار المنشأة (Elshafei, 2018).

### *ثانيًا- دراسات متعلقة بالاستثمار الأجنبي وعلاقته بالنمو الاقتصادي*

حاولت دراسة (Abbas, 2016) هو تحليل العوامل التي تؤثر على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية، مع التركيز على منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA)، وذلك باستخدام التحليل الإحصائي الكمي، حيث تعرضت

الدارسة لمجموعة من العوامل المؤثرة في الاستثمار الأجنبي المُباشر ومن ثم تأثيره على النمو الاقتصادي، وقد توصلت الدراسة إلى أن عدم الاستقرار السياسي وانتشار الفساد وعدم الاستقرار المالي والنقدي والتضخم والفقر والبطالة، وخلصت الدراسة إلى إنه حتى يؤثر الاستثمار الأجنبي المُباشر على النمو الاقتصادي لابد من وجود استقرار سياسي وتحرير الاقتصادي والتكنولوجيا والتعليم والبنية التحتية، أيضا حاولت دراسة (Moosa, 2009) الإجابة على تساؤلاً رئيسياً على سؤال رئيسي وهو وجود محددات تدفقات الاستثمار الأجنبي المُباشر في 18 دول MENA وذلك باستخدام تحليل الحدود القصوى(EBA)، واعتمدت الدراسة على البيانات المقطعية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المُباشر، وتسع مُتغيرات تفسيرية أخرى مثل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ومخاطر الدولة، والتعليم، والبحث والتطوير، كما أجرت الدراسة تنقيحاً لنموذج (EBA)، حيث التركيز على المتغيرات التي بلغت فيها معامل الارتباط $R^2$ أكبر من 60%، توصلت الدراسة إلى انه بالإضافي إلى مستوى التعليم توجد ثلاث مُتغيرات أخرى مثل الإنفاق على البحث والتطوير، والمخاطر القطرية، والاستثمار المحلي، كما أشارت الدولة إلى أن في الغالب الأعم أن الاستثمارات الأجنبية تنجذب وبصورة واضحة للدول النامية، وذلك لوجود رأس المال البشري، وانخفاض حجم المخاطر، وارتفاع العائد على رأس المال. في حين ركز (بركات، 2018) على التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المُباشر، فعلى حين أوضحت الدراسة أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وإلا إن الدراسة أظهرت عدم عدالة في توزيع تلك الاستثمارات الأجنبية بين القطاعات نتيجة استئثار قطاع البترول بنصيب الأسد، وخلصت الدراسة إلى أن أهم معوقات الاستثمارات الأجنبية يتمثل في تضارب وغياب القوانين المنظمة لتلك الاستثمارات فضلا عن عدم وجود الشفافية، ومن الدراسات القياسية لقياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي دراسة التي حيث استخدم الباحث نموذج الانحدار الذاتي الموزع ARDL لتأثير نموذج الاستثمار الأجنبي على توزيع الدخل، وعدم جودة البيئة، وخلصت الدراسة إلى ارتفاع مُعدلات هذا النوع من الاستثمار إلى زيادة عدم المساواة في الدخل، لكن مع وجود دور للحكومة التي ستعمل على توفير بيئة مُناسبة للاستثمار الأجنبي ستؤدي إلى زيادة فرص العمل سواء أكانت العمالة ماهرة أو غير ماهرة طالما أن الاستثمار الأجنبي لم يقتصر فقط على مبالغ مالية ولكن يشتمل أيضاً وجود انفتاح اقتصادي بين البلدين تتضمن القيام بمجموعة من الأنشطة التجارية التي تزيد من فرص العمل.

هدفت دراسة (اللاوي، 2020) أثر الحوكمة والانفتاح الاقتصادي على التنمية الاقتصادية وتنويع الصادرات في الدول العربية، يتضمن الملف دراسة حالة لمجموعة من الدول العربية للفترة 2018-1995، في كل من مصر والجزائر، وتونس، والمغرب، السعودية، والبحرين، ولبنان، وتونس، والإمارات، وقد توصلت الدراسة إلى أن حرية الاستثمار يُمكن أن يُساهم في تنوع هيكل الصادرات، لأنها ستعمل على تعميق فكرة التجزئة لعمليات الإنتاج بهدف الاستفادة من المزايا النسبية فضلا عن رفع مستوى الكفاءة الإنتاجية، أيضاً يؤدي الاستثمار الأجنبي إلى زيادة التعاون بين الشركات المحلية والأجنبية، كما توصلت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي للحوكمة على النمو الاقتصادي فوجود حكومة رشيدة تسن القوانين والسياسات تحدد المسئوليات بين الجهات والمؤسسات المتنوعة يوفر بيئة مناسبة لجذب الاستثمارات الأجنبية الذي ينعكس في النهاية على النمو الاقتصادي.

كما قامت دراسة (المُتيم، 2022)، على تحليل دور حوكمة الشركات في تحقيق التنمية الاقتصادية في كل من مصر والصين كدراسة مقارنة، وباستخدام التحليل الإحصائي الوصفي أظهرت الدراسة على أن الحوكمة ما هي إلا مجموعة من الأطر التي يُمكن في إطارها إدارة الشركات، فضلا عن الكيفية التي تُتخذ من خلالها القرارات بما يُحقق مصلحة المساهمين في الشركة، وعلى الرغم من استعراض أداء الحوكمة على مستوى الشركة، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من القواعد التي يُمكن أن تنطبق على الدولة ككل، وتوصلت الدراسة إلى وجود توافق بين مصر والصين في إيجابية تأثير كل من الفساد، وسيادة القانون، وجودة التشريع، فعالية الحوكمة على التنمية الاقتصادية. بينما قامت دراسة (Samarasinghe, 2018) بتطبيق الدراسة على 145 دولة خلال الفترة (2014-2002)، فقد حاولت الدراسة اختبار أثر الحوكمة على النمو الاقتصادي، وقد توصلت الدراسة إلى أنه على الرغم من وجود النظريات المُفسرة للنمو الاقتصادي مثل هارود- دومر، ونموذج سولو، ونظرية النمو الداخلي إلا إن هذه النماذج ما زالت غير كافية لتفسير عملية النمو الاقتصادي، فهناك جزء من النمو قد يعود لوجود حكومة قوية تعمل على توفير الاستقرار السياسي، وتحقق الديمقراطية، وسن القوانين، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة تبادلية بين النمو الاقتصادي والديمقراطية، ولكن لابد من اقترح تحقيق مُعدلات النمو اقتصادية مُرتفعة ابتداء ثم تحقيق مُعدلات مُرتفعة من الديمقراطية، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية

بين مؤشرات الحوكمة والنمو الاقتصادي، فقد كان التحكم في الفساد ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% ، في حين لم يكن كل من الاستقرار السياسي، وغياب العنف/ الإرهاب، والتصويت وإمكانية المُحاسبة التي لت تحظى بالدلالة الإحصائية عند مستوى معنوية 5%.

ومن هذه الدراسات توصلنا إلى إنه على الرغم من أهمية الاستثمارات الأجنبية على النمو الاقتصادي إلا إن هناك مجموعة من العوائق في دول الشرق الأوسط ودول شمال إفريقيا تعوق جذب مزيد من هذه الاستثمارات منها عدم الاستقرار السياسي (Abbas, 2016)، حتى يكون للاستثمارات الأجنبية تأثيرها الإيجابي لابد من توافر بيئة سياسية مناسبة تعمل على توزيع تلك الاستثمارات على مختلف القطاعات بصورة عادلة لضمان تحقيق العدالة في التوزيع (بركات، 2018)، كذلك لابد من وجود حكومة قوية تعمل على توفير بيئة داعمة للاستثمار الأجنبي مثل وجود الشفافية والوضوح في القوانين التي تنظم عمل هذا النوع من الاستثمارات(Rizwan, 2017)،لابد من وجود حكومة تعمل على سن القوانين والسياسات اللازمة لتنظيم عمل الاستثمارات الأجنبية(اللاوي، 2020)،هناك علاقة وجود علاقة تبادلية بين النمو الاقتصادي والديمقراطية(Samarasinghe, 2018)، وجود تأثير ذو دلالة إحصائية للفساد وسيادة القانون على النمو الاقتصادي دراسة (المُتيم، 2022).

***ثالثًا- دراسات متعلقة بالعلاقة بين الحوكمة والاستثمار الأجنبي المُباشر والنمو الاقتصادي***

دراسة (Emara, 2014)، قامت هذه الدراسة باستخدام بيانات مقطعية تتعلق ب22 دولة لعام 2009، في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وباستخدام طريقة المربعات الصغرى، لقياس العلاقة التبادلية بين دخل الفرد المتوسط والحوكمة، فعلى الرغم من ارتفاع مستويات الدخول نسبياً في هذه الدول إلا إنها حققت مستويات مُتدنية وفقاً لمؤشرات الحوكمة، والذي كان السبب المُباشر في حدوث الربيع العربي، وتوصلت الدراسة إلى أنه من أهم متطلبات التنمية ضرورة وجود مستويات دخول مُرتفعة حتى لو كانت من مصادر خارجية، كذلك ضرورة وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية للحوكمة على دخل الفرد، فضلا عن وجود علاقة سببية لدخل الفرد على مؤشرات الحوكمة.

دراسة (Bađun, 2005)، تسلط الورقة الضوء على أهمية الحوكمة في النمو الاقتصادي وتقدم نظرة ثاقبة للتحديات والفرص المحددة لتحسين الحوكمة في كرواتيا، اعتمدت الدراسة على التحليل الوصفي للتحقق من هدف الدراسة السابق ذكره، فبعد تقديم تعريفاً لمصطلح الحوكمة، ففي إطار سعي الحكومة الكرواتية على رفع مستوى دخل المواطنين أسوة بدول الاتحاد الأوروبي، أظهرت الدراسة إلى أن وجود قصور مؤسسي آثار ضارة على متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، أيضاً لابد من إجراء المزيد من الإصلاحات المؤسسية الهامة والعاجلة لتحقيق العدالة وسيادة القانون وتحسين مستوى الإدارة العامة، بالإضافة إلى مكافحة الفساد وتعزيز مسيرة الديمقراطية، على ألا تقتصر هذه الإصلاحات على القطاع الرسمي فقط بل لابد أن يشمل الرسمي وغير الرسمي حتى يمكن بالفعل التأثير على معدل النمو الاقتصادي.

أما دراسة (Rabie,2021) سلطت الدراسة الضوء على العلاقة السببية بين جودة الحوكمة والنمو الاقتصادي في الدول العربية، فقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي في تحليل الدراسات السابقة تناولت أثر الحوكمة على النمو الاقتصادي، فقد استخدمت الدراسة مصطلح الحكم الراشد بمعنى الفن الإدارة، فمع انتشار العولمة وزيادة وتيرة المطالبة بالديمقراطية، فقد أصبح من المهم بمكان وجود استراتيجية جديدة لتنظيم عمل كافة الهيئات والمؤسسات والمنظمات سواء أكانت تابعة للدولة أو القطاع الخاص أو الهيئات الاجتماعية، فلابد من توافر الشفافية والتنافسية والمُسائلة بين جميع أطراف المجتمع، وكانت نتيجة هذه الدراسة إلى وجود دلالة إحصائية بين الحوكمة وبين زيادة دخل الفرد عند مستوى معنوية 5%.

أما الغرض من دراسة (Bhattacharjee, 1999) هو تقدير المحددات المباشرة للنمو الاقتصادي في بلدان مختارة في جنوب آسيا، مع التركيز بشكل خاص على دور المؤسسات. فعلى الرغم من عدم تطرق الدراسة بشكل مُباشرة لمفهوم الحوكمة، إلا إنها هدفت إلى تفسير العلاقة بين المؤسسات والتدابير المؤسسية من جهه والنمو الاقتصادي من جهه أخرى، فبالإضافة إلى رأس المال المادي والبشري التقليدي والمعروف في النظريات الاقتصادية في الدول محل الدراسة خلال الفترة (1996-2010) إلا أن هناك تأثير إيجابي لكل من مقاييس الصوت والمساءلة وفاعلية الحكومة، ومع انخفاض تأثير عدم الاستقرار السياسي وضعف سيادة القانون على النمو الاقتصادي في الوقت الحالي ولكن أقرت الدراسة إلى أن استمرار

هذه الأوضاع قد يكون تأثيره السلبي واضحاً. وعن دراسة (Saidi, 2022)، والتي استخدمت الدراسة نموذج الانحدار الذاتي الموجه للبيانات المقطعية لتحليل العلاقة بين كل من جودة الحوكمة والاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، وتوصلت الدارسة تأثير إيجابي للاستثمار الأجنبي المُباشر على النمو الاقتصادي بما يتفق مع النظرية الاقتصادية، في حين لم يكن هناك دوراً للحوكمة خاصة مع انخفاض قيم مؤشرات الحوكمة في تلك الدول، لكن في المقابل أظهرت الدراسة وجود عوامل أخرى غير الحوكمة تعمل على جذب الاستثمارات الأجنبية مثل: وجود بيئة مُستقرة، وظروف اقتصادية كلية ملائمة، فضلا عن وجود سياسات الإعفاء الضريبي، الحد من المخاطر مع وجود سياسة مالية وتجارية وسياسة سعر الصرف بالإضافة إلى تحسن مستوى التكنولوجي، كما أكدت الدراسة على ضرورة تخفيض الدور الذي تُشارك به الدولة في الاقتصاد لتحفيز الاستثمارات الأجنبية، وقد جاءت دارسة (Cooray, 2009) بنتائج مخالفة لدراسة السعيدي السابقة، التي بينت وجود دوراً للإنفاق الحكومي والحوكمة في تعزيز النمو الاقتصادي، وتشير الدراسة إلى أن الحكومات يجب أن تستثمر في تعزيز جودة الحوكمة لتحسين أداء المؤسسي في الدولة ومن ثم رفع معدلات النمو الاقتصادي.

واستنتجت الباحثة من هذه الدراسات أن العلاقة بين الحوكمة والنمو الاقتصادي متمثلا في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي علاقة سببية في اتجاهين(Emara, 2014)، أن وجود قصور مؤسسي يؤثر تأثيراً سلبياً على دخول الأفراد (Bađun, 2005)، لابد من وجود استراتيجية جديدة لتنظيم عمل كافة الهيئات والمؤسسات بكل شفافية وتنافسية وقدرة على مساءلة جميع الأطراف(Rabie,2021)، ضرورة وجود بيئة اقتصادية ملائمة تعمل على تحفيز الاستثمارات الأجنبية(Saidi, 2022)، حتى تتوفر هذه البيئة الاقتصادية لابد من تعزيز جودة الحوكمة وتحسين الأداء المؤسسي للحكومة(Cooray, 2009)

## الفجوة البحثية

1- على الرغم من تعدد الدراسات التي تناولت الحوكمة وعلاقتها بالنمو الاقتصادي من ناحية كدراسة (Anas, 2017)، ودراسة (Bađun, 2005)، وكذلك الدراسات التي تناولت الحوكمة بالاستثمار الأجنبي المُباشر من ناحية أخرى(زيادة, 2021) أيضاً توجد دراسات أضافت الثلاث متغيرات مثل دراسة (Saidi, 2022)، إلا إن الدراسة الحالية جمعت بين الثلاث متغيرات لتوضيح تأثير الحوكمة على الاستثمار الأجنبي المباشر من ناحية، وتأثير الحوكمة والاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي متمثلا في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي كنسبة مئوية من ناحية أخرى في دول الإسكوا العشرين.

2- ركزت الدراسة في قياسها أثر الحوكمة والاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي على الفترة (1995-2021) وبذلك تختلف عن دراسة (Fayissa, 2013) والتي تناولت الفترة (1995-2004)، ودراسة (Samarasinghe, 2018) والتي تناولت الفترة (2002-2014)، ودراسة (Emara, 2014) التي حاولت قياس العلاقة بين الحوكمة والنمو الاقتصادي في دول الشرق الأوسط وشكال إفريقيا في عام 2009، وأخيراًدراسة (Bhattacharjee, 1999) والتي اقتصرت على دول جنوب آسيا الفترة (1996-2010)، أما الدراسة الحالية فقد تناولت فترة أطول خلال الفترة (1995-2021) وركزت على دول الإسكوا التي تشمل عينة من دول مختلفة تنتمي لدول ذات ثقافات ومستويات دخول مختلفة، وتتمثل هذه الدول في مصر، ليبيا، الجزائر، تونس، المغرب، السودان، الصومال، العراق، سوريا، الأردن، البحرين، الكويت، السعودية، الإمارات، عمان، اليمن، لبنان.

## مشكلة الدراسة

أصبح مفهوم الحوكمة محل اهتمام كثير من الدول التي تسعى إلى تعظيم معدلات النمو الاقتصادي على أراضيها فمع ما يشهده الاقتصاد العالمي في السنوات الأخيرة سلسلة من الأزمات الاقتصادية بداية من الأزمة المالية العالمية عام 2008، مروراً بانتشار جائحة كورونا وانتهاء بالحرب الروسية الأوكرانية، والتي أدت إلى العديد من الانهيارات الاقتصادية والمالية في الدول الأسيوية والأمريكية فضلا عن الأوروبية، فقد نتج عن هذه الأحداث تراجع معدلات النمو الاقتصادي في دول العالم عامة ودول الإسكوا بصفة خاصة، فلم يعد النمو الاقتصادي يعتمد فقط على مدى توافر عناصر الإنتاج كما هو متعارف عليه في النظريات الاقتصادية التقليدية، بل أصبح هناك ضرورة مُلحة لتوافر مجموعة من الأطر والتشريعات التي تشمل كافة الجوانب المالية والإدارية والاجتماعية والسياسية التي لابد أن تتوافر حتى تتمكن الدول من رفع معدلات

النمو الاقتصادي متمثلا في زيادة معدل الناتج المحلي الإجمالي، ومع تراجع أرصدة احتياطي النقد الأجنبي في اغلب دول العالم خاصة بعد فترة الربيع العربي، فقد اتجهت أنظار الدول العربية في منظمة الإسكوا إلى ضرورة العمل على جذب الاستثمار الأجنبي لتمويل عملية التنمية الاقتصادية، وعلاج التشوهات التي تُعاني منها اقتصادات تلك الدول، إلا إن هناك تراجعاً في معدلات تدفق تلك الاستثمارات الأجنبية في دول الإسكوا عامة ومصر خاصة ولعل أهم أسباب تلك العوامل هو عدم توافر البنية المؤسسية التي تجذب مثل هذه الأنواع من الاستثمارات، لذا تمثلت مشكلة الدراسة في دراسة أثر الحوكمة والاستثمار الأجنبي المُباشر في النمو الاقتصادي في دول الإسكوا (1995 -2021 ). ويتفرع من هذا السؤال الرئيس سؤالين فرعيين وهما: - ما هو تأثير الحوكمة والاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في دول الإسكوا؟، هل هذا التأثير سيقتصر على الأجل القصير أم من الممكن أن يمتد إلى الأجل الطويل؟

## أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى:

1- التعرف على مفهوم الحوكمة ومحدداتها ومعوقاتها في دول الإسكوا عامة ومصر بصفة خاصة.
2- دراسة أهمية الاستثمار الأجنبي المُباشر ومحدداته واهم المعوقات في دول الإسكوا.
3- التعرف على نظريات النمو الاقتصادي الحديثة، وعلاقتها بالاستثمار الأجنبي المُباشر.
4- تحليل العلاقة بين الحوكمة والاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي.
5- قياس أثر الحوكمة والاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي نموذج ARDL للبيانات المقطعية (Panel Data) للبانل داتا للعشرين دولة التي تشكل دول الإسكوا.

## أهمية البحث

شهد الاقتصاد العالمي في الآونة الأخيرة العديد من التحديات التي نتج انخفاض معدلات النمو الاقتصادي في دول العالم عامة ودول الإسكوا خاصة وفقاً لنظريات النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية لابد من توافر رؤوس أموال ضخمة لتحقيق الدفعة القوية Big Push لدفع عجلة النمو الاقتصادي، خاصة مع انخفاض الموارد المالية المحلية في كثير من دول الإسكوا، ظهرت الحاجة إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة كتعويض النقص في تلك الموارد، غير أنه لا بد من وجود أطر سياسية واضحة لإدارة تدفق تلك الاستثمارات الأجنبية حتى تتمكن بالفعل من المشاركة في تحقيق النمو الاقتصادي بصورة حقيقية لذا لابد من وجود حكومة رشيدة.

شهد النصف الثاني من الثمانينات من هذا القرن بدأت النظريات الخاصة بالتنمية في إلقاء الضوء على ضرورة تحسين أداء المؤسسات الحاكمة ومشاركتها في رفع معدلات النمو الاقتصادي مع ضمان استمراريته، ومن ثم ظهر مفهوم الحوكمة والتي تعني في مضمونها مشاركة كل من المؤسسات الحكومية، ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص في وضع السياسات ودعم سلطة القانون بما يسمح بمشاركة المواطنين العاديين في عملية صنع القرار، وبحيث يمكن وضع السياسات التي تعمل على تنمية المهارات والكوادر البشرية جنباً إلى جنب مع التنمية الاقتصادية، ، لذا أصبح من المهم بما كان تحليل العلاقة بين الحوكمة والاستثمار الأجنبي المباشر من جهة والنمو الاقتصادي وذلك باستخدام نموذج ARDL للبانل داتا لقياس طبيعة تلك العلاقة بصورة كمية

## حدود الدراسة

- ركز الدراسة على الفترة (1995-2021) باعتبارها فترة زمنية كافية لدراسة مدى تطور متغيرات الدراسة، كما إنها الفترة الزمنية التي توافرت فيها بيانات مكتملة لكل متغيرات الدراسة ولكل الدول بشكل مُتصل.
- ركزت الدراسة على دول الإسكوا والتي يبلغ عددها واحد عشرين دولة وهم (مصر، ليبيا، الجزائر، تونس، المغرب، السودان، الصومال، العراق، سوريا، الأردن، البحرين، الكويت، السعودية، الإمارات، عمان، اليمن، لبنان، والصومال واليمن، وفلسطين، وجيبوتي)، والسبب في اختيار تلك الدول إلى اختلاف تلك الدول في مستويات دخولها ومستويات تطبيقها لأنظمة الحوكمة، على الرغم من تشابه ثقافتها، مع ملاحظة أنه تم استبعاد الصومال واليمن، جيبوتي، العراق لعدم وجود بيانات بعض المُتغيرات لهذه الدول.

- اعتمدت الدراسة على البيانات الخاصة بالاستثمار الأجنبي المُباشر ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي من موقع البنك الدولي www.worldbank.org، بينما تم الحصول على البيانات الخاصة بمؤشرات الحوكمة من موقع www.govindicators.org

## منهجية الدراسة

تستخدم الدارسة أسلوب التحليل الوصفي من خلال تحليل البيانات والمؤشرات عن كل من الحوكمة والاستثمار الأجنبي المباشر، والنمو الاقتصادي، كما تستخدم الدراسة التحليل الإحصائي الكمي لقياس تأثير كل من الحوكمة والاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية المستدامة في دول الإسكوا خلال الفترة (1995 -2020)، حيث طبقت الدراسة نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة بالبانل داتا Panel ARDL.

## قياس أثر الحوكمة والاستثمار الأجنبي على النمو الاقتصادي باستخدام البيانات المقطعية

عادة ما تستخدم نماذج ARDL للتعرف على طبيعة العلاقة بين مجموعة من المتغيرات هل هذه العلاقة تمتد في الأجل الطويل أم أنها تقتصر على الأجل الطويل، والشكل النظري في النموذج يأخذ الصيغة التالية:

### *نموذج الدراسة*

$$ARDL\ (p, q, q, \dots q): y_{it} = \Sigma^{p}_{k=1} \lambda_{ik} y_{i,t-k} + \Sigma^{q}_{k=0} \delta_{ik} x_{i,t-k} + \omega_i + \varepsilon_{it}$$

حيث: $X_{it}$= متجه المتغيرات المُفسرة للمجموعة i، قد تكون مستقرة عند المستوى I(0) أو عند المستوى الأول(1)i، أو خليط بين الإثنين، $\lambda_{ik}$: معاملات للمتغيرات التابعة المتباطئة (المرجحة)، $\delta_{ik}$: (1×k) متجهات المعلمات، $\omega_i$: مجموعة الآثار الثابتة لحد الخطأ المُحددة، $\varepsilon_{it}$: $d_{ii}$ حدود الخطأ.

$$ARDL\ (1,1): y_{it} = \mu_I + \lambda_t y_{i,t-k} + \delta 10i\ xi,t-k + \delta 11i\ xi,t-k + \omega_i + \varepsilon_{it}$$

أما النموذج المُقدر:

$$\Delta y_{it} = \sum_{k=1}^{p-1} \lambda^{*}_{ik}\, \Delta y_{i,i-k} + \sum_{k=0}^{q-1} \delta'_{ik}\, \Delta x_{i,t-k} + \varphi_i (\ yi,t-1 + \beta' x_{it}) + \omega_i + \varepsilon_{it}$$

حيث: يعبر $\beta$، $\lambda^{*}_{ik}$، $\delta`_{ik}$ تُعبر عن الأثار الثابتة الديناميكية Dynamic Fixed Effects (DEF). كما تعتبر تلك المعلمات عن متوسط المجموعة محل الدراسة Mean Group، في حين $\beta_i$: يُعبر عن Pooled Mean Group (PMG)

### *أولاً: التعريف بمتغيرات الدارسة*

استخدمت الدراسة المتغيرات التالية:

1- **بالنسبة لمتغيرات الحوكمة:** VA (Voice and Accountability) التصويت والمساءلة، PSAV: (Political Stability and Absence of Violence)، التي تُشير إلى الاستقرار السياسي وغياب العنف، GE (Government Effectiveness) ترمز إلى جودة أو كفاءة الحكومة، RQ (Regulatory Quality) إشارة إلى جودة التنظيم، RL (Rule of Law) سيادة القانون، وأخيراً يرمز CC ( Control of Corruption) التحكم في الفساد، كان مصدر هذه البيانات في موقع www.govindicators.org.

2- FDI (Foreign Direct Index): تشير إلى الاستثمار الأجنبي المباشر.

3- GDP (Gross Domestic Product)): الناتج المحلي الإجمالي، وكان مصدر هذه البيانات من موقع www.worldbank.org .

### *ثانيًا- الوصف الإحصائي لمتغيرات الدراسة*

يُظهر الجدول رقم (1) الوصف الإحصائي لمتغيرات الدارسة، ولعل اهم ما يوضحه هذا الجدول أن معامل الالتواء Skewness موجباً في كل من GDP وFDI وPSAV، وVA وهذا يعني أن تلك المتغيرات تتأثر بالصدمات الموجبة بالمقارنة بالصدمات السلبية وهذا مقبول فالناتج المحلي الإجمالي والاستثمار الأجنبي والاستقرار السياسي والتصويت والمسألة،

في حين كان معامل الالتواء سالباً في كل من CC و GE و RL و RQ وهذا يعني أنه يتأثر بالصدمات السالبة بالمقارنة بالصدمات الإيجابية، أنظر الجدول رقم (1) وصف متغيرات الدراسة

**جدول رقم ( 1 )**
**الوصف الإحصائي لمتغيرات الدراسة**

| | GDP | CC | FDI | PSAV | GE | RL | RQ | VA |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| Mean | 3.31 | 41.41 | 3.02 | 32.22 | 42.81 | 41.48 | 41.22 | 19.65 |
| Median | 3.49 | 42.33 | 2.102 | 27.53 | 46.89 | 46.95 | 47.60 | 19.81 |
| Max. | 86.83 | 91.36 | 27.65 | 92.46 | 90.86 | 82.21 | 83.17 | 56.52 |
| Mini. | -50.34 | 0.47 | -10.95 | 0.00 | 0.00 | 0.48 | 0.48 | 0.49 |
| Std. Dev. | 8.69 | 25.86 | 4.05 | 25.96 | 24.23 | 23.94 | 24.09 | 11.20 |
| Skewness | 1.88 | -0.044 | 1.98 | 0.62 | -0.20 | -0.29 | -0.20 | 0.54 |
| Kurtosis | 35.57 | 1.73 | 10.30 | 2.24 | 1.94 | 1.69 | 1.69 | 3.56 |
| Jarque-Bera | 15628.4 | 23.56 | 1003 | 30.55 | 18.64 | 29.88 | 27.06 | 21.44 |
| Probability | 0.000 | 0.008 | 0.000 | 0.00 | 0.000 | 0.00 | 0.00 | 0.00 |
| Sum | 1154 | 14450 | 1053 | 11246 | 14941 | 14476 | 14384 | 6857 |
| Observations | 349 | 349 | 349 | 349 | 349 | 349 | 349 | 349 |

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات برنامج E-views

***شروط تطبيق نموذج ARDL***

أ- أن تكون بعض المتغيرات مستقرة عند المستوى(0)I، والبعض الأخر مستقر بعد أخذ الفروق الأولى (1)I.

ب- أن يكون هناك تكامل مُشترك بين المتغيرات Cointegration Test.

ج- تحديد فترات الإبطاء المُثلي.

***اختبار جذر الوحدة (P-ARDL) Panel Adjusted Dicky Fuller***

**جدول رقم (2)**
**نتيجة اختبار جذر الوحدة لديكي فولر**

| | GDP | | CC | | FDI | | RQ | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | Statistic | Prob.** | Statistic | Prob.** | Statistic | Prob.** | Statistic | Prob.** |
| Levin, Lin & Chu t* | -7.39 | 0.0000 | -6.39 | 0.0000 | -2.13968 | 0.0162 | -3.61 | 0.0002 |
| Im, Pesaran and Shin W-stat | -6.5990 | 0.0000 | -5.412 | 0.0000 | -2.60418 | 0.0046 | -3.145 | 0.0008 |
| ADF - Fisher Chi-square | 110.015 | 0.0000 | 94.1460 | 0.0000 | 60.2660 | 0.0068 | 75.4597 | 0.0001 |
| PP - Fisher Chi-square | 270.072 | 0.0000 | 95.5609 | 0.0000 | 61.7710 | 0.0048 | 57.6729 | 0.0124 |
| | GE | | PSAV | | RL | | VA | |
| | Statistic | Prob.** | Statistic | Prob.** | Statistic | Prob.** | Statistic | Prob.** |
| Levin, Lin & Chu t* | -0.331 | 0.3702 | -1.463 | 0.0717 | -2.74223 | 0.0031 | -2.45 | 0.0072 |
| Im, Pesaran and Shin W-stat | 0.24330 | 0.5961 | -2.673 | 0.0038 | -1.63918 | 0.0506 | -2.289 | 0.0111 |
| ADF - Fisher Chi-square | 35.3652 | 0.4986 | 58.1192 | 0.0112 | 49.6610 | 0.0644 | 61.9947 | 0.0045 |
| PP - Fisher Chi-square | 35.9392 | 0.4715 | 74.7217 | 0.0002 | 49.2356 | 0.0697 | 77.0266 | 0.0001 |

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات برنامج E-views

حتى يُمكن تطبيق نموذج ARDL لابد من وجود بعض المتغيرات مستقرة عند المستوى (Level) أي (0)I، والبعض الآخر يستقر بعد أخذ الفروق الأولي (1)I، يتضح أن كل من الاستثمار الأجنبي المباشر FDI، وRQ، و GDP مستقرة عند المستوى، بينما كان CPCI، و PSAV، لم تكن مستقرة عند المستوى ولكنها كانت مستقرة بعد أخذ الفروق الأولى الجدول رقم (2)، وبالتالي تحقق الشرط الأول.

وقد أظهرت نتائج الاختبار أن كل من الناتج المحلي الإجمالي (معدل نمو سنوي)، والسيطرة على الفساد CC، و والاستثمار الأجنبي المباشر FDI، و الجودة التنظيمية RQ، والتصويت والمسالة VA مستقرة عند المستوى والتي يرمز لها بالرمز (0)I، في حين استقر كل من PSAV، الاستقرار السياسي، وكفاءة الحكومة GE ، وسيادة القانون RL بعد أخذ الفروق الأولى والتي يرمز لها بالرمز(1)I، وبالتالي فإن هناك مزيج بين متغيرات مستقرة عند المستوى ومتغيرات مستقرة بعد أخذ الفروق الأولي وبذلك يتحقق الشرط الأول لتطبيق نموذج ARDL.

**جدول رقم (3)**
**نتيجة قياس نموذج ARDL**

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | *.Prob |
|---|---|---|---|---|
| **Long Run Equation** | | | | |
| CC | 0.02- | 0.05 | 0.51- | 0.61 |
| FDI | 0.45 | 0.04 | 11.88 | 0.00 |
| PSAV | 0.00 | 0.02 | 0.06 | 0.95 |
| GE | 0.12 | 0.03 | 3.60 | 0.00 |
| RL | 0.13- | 0.05 | 2.96- | 0.00 |
| RQ | 0.04 | 0.03 | 1.43 | 0.15 |
| VA | 0.03 | 0.02 | 1.65 | 0.10 |
| Short Run Equation | | | | |
| COINTEQ01 | 0.63- | **0.09** | 7.00- | 0.00 |
| D(CC) | 0.09- | 0.14 | 0.66- | 0.51 |
| D(FDI) | 0.48 | 0.76 | 0.63 | 0.53 |
| D(PSAV) | 0.32 | 0.32 | 1.02 | 0.31 |
| D(GE) | 0.30 | 0.14 | 2.13 | 0.03 |
| D(RL) | 0.97- | 1.03 | 0.93- | 0.35 |
| D(RQ) | 0.30- | 0.32 | 0.93- | 0.35 |
| D(VA) | 0.09- | 0.17 | 0.51- | 0.61 |

المصدر: من إعداد الباحثة وفقاً لمخرجات E-Views

***رابعاً- اختبار التكامل المشترك Cointegration Test***

الفرض العدمي: لا يوجد تكامل مشترك بين المتغيرات، الفرض البديل: يوجد تكامل مشترك، وجاءت نتيجة اختبار Kao Residual Cointegration Test، احتمالية ADF = 0.000 ، وهي اقل من 0.05 وبالتالي لا نستطيع قبول الفرض العدمي وهو عدم وجود تكامل مُشترك، وبالتالي نقبل الفرض البديل أي أن هناك تبادل مُشترك بين المتغيرات.

**نتيجة تطبيق نموذج ARDL :** عادة ما يُستخدم هذا النموذج لان بعض معلمات هذا النموذج تُعبر عن الأجل الطويل، والبعض الأخر يُعبر عن العلاقة في الأجل القصير، فضلا عن أنه يمكن من خلاله تحديد سرعة التصحيح speed of adjustment، الجدول رقم (3).

أ- **العلاقة في الأجل القصير**

نلاحظ أن سرعة التعديل أو التصحيح عبارة عن معامل معادلة التكامل؛ ومعادلة التكامل في هذه الحالة تُعبر عنه $\hat{\varphi}$ والتي تساوي وفقاً للجدول السابق ($\hat{\varphi}$ =-0.63)، ونلاحظ أن إشارتها سالبة وأيضاً معنوية عند مستوى (5%)، فقيمة المعلمة تعني 63% من الانحرافات في الأجل الطويل يتم تصحيحها كل فترة. ولأن $\hat{\varphi}$ سالبة ومعنوية فإن هذا يعني وجود تكامل بين المتغيرات، وأن هناك علاقة سببية Ganger Causality لكل من الصوت أو التصويت والمُسألة VA، والاستقرار السياسي وغياب العنف PSAV، وفاعلية الحكومة GE، والجودة التنظيمية RQ، والقواعد القانونية RL، السيطرة على الفساد C.C.، والاستثمار الأجنبي المباشر FDI، على معدل النمو الاقتصادي ممثلاً في الناتج المحلي الإجمالي في الأجل الطويل.

ب- **في الأجل الطويل**

نلاحظ أن إشارة معلمات كل من الاستثمار الأجنبي المُباشر FDI، والاستقرار السياسي وغياب العنف/ الإرهاب PSAV، وفعالية الحكومة GE، والجودة التنظيمية RQ، الصوت والمسألة VA، كانت موجبة، عند مستوى معنوية 5%، في حين كانت إشارة السيطرة والفساد CC، والقواعد القانونية RL، ذات إشارة سالبة.

بالنسبة لمتغير السيطرة والفساد CC كانت إشارته سالبة وغير معنوية حيث أن (P-value=0.61 >0.05)، وهذا يعني أن ارتفاع مستوى الفساد بنحو 1% يترتب عليه انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بنحو 2%، في حين كانت إشارة الاستثمار الأجنبي المباشر FDI موجبة ومعنوية (p-value=0.000 <0.05)، وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية، حيث إن زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر ب 1% يترتب عليه زيادة معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بنحو 45%، أيضاً كانت إشارة الاستقرار السياسي وغياب العنف أو الإرهاب PSAV موجبة ولكنها غير معنوية (p-value=0.95>0.05)، وهذا يعني أن زيادة الاستقرار السياسي بنحو 1% يزيد الناتج المحلي الإجمالي بنحو 0,1% وهي تعتبر نسبة ضئيلة، كما إن إشارة متغير فاعلية الحكومة GE موجبة ومعنوية (p-value=0.0004<0.05)، وعلية فزيادة فاعلية الحكومة وجودتها بنحو1% يترتب عليها زيادة معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بنحو 11%، وعلى الرغم من معنوية متغير القواعد القانونية RL حيث (p-value=0.003<0.05)، إلا أن إشارة القواعد القانونية RL كانت سالبة وهذا يعني أن زيادة القواعد القانونية 1%، يقل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 13%، أيضا كانت إشارة متغير الجودة التنظيمية RQ موجبة لكنها

**جدول رقم (4)**

**العلاقة السببية في الأجل القصير الطويل بين مؤشرات الحوكمة والنمو الاقتصادي في كل دولة على حدة**

| | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. * |
|---|---|---|---|---|
| الإمارات | -0.658 | 0.028 | -23.71 | 0.0002 |
| البحرين | -0.72 | 0.035 | -20.89 | 0.0002 |
| الجزائر | -0.74 | 0.027 | -27.91 | 0.0001 |
| مصر | -0.03 | 0.002 | -12.43 | 0.0011 |
| العراق | -0.73 | 0.108 | -6.71 | 0.0068 |
| الأردن | -1.43 | 0.086 | -16.68 | 0.0005 |
| الكويت | -0.55 | 0.018 | -32.13 | 0.0001 |
| لبنان | -0.71 | 0.045 | -15.83 | 0.0005 |
| ليبيا | -0.96 | 0.027 | -35.29 | 0.0001 |
| المغرب | -0.84 | 0.047 | -17.74 | 0.0004 |
| موريتانيا | -0.75 | 0.039 | -18.90 | 0.0003 |
| عُمان | -0.48 | 0.036 | -13.54 | 0.0009 |
| قطر | -0.11 | 0.011 | -10.65 | 0.0018 |
| السعودية | -0.18 | 0.034 | -5.201 | 0.0138 |
| السودان | -0.68 | 0.031 | -22.18 | 0.0002 |
| سوريا | 0.11 | 0.001 | 71.18 | 0.0000 |
| تونس | -1.03 | 0.002 | -49.77 | 0.0000 |
| اليمن | -0.92 | 0.029 | -31.35 | 0.0001 |

المصدر: من إعداد الباحثة وفقاً لمخرجات E-views

غير معنوية حيث (p-value=0.15)، فزيادة الجودة التنظيمية بنحو 1%، نجد أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بنحو 4%، وأخيراً؛ التصويت والمسألة VA جاءت إشارته موجبة ولكنها كانت غير معنوية (p-value =0.1007>0.05)، فزيادة معدل التصويت والمسألة بنحو 1% ، يزيد الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 3%.

لتفسير أثر مؤشرات الحوكمة على النمو الاقتصادي في كل دولة على حدة، توصلت الدراسة إلى أن إشارة معامل سرعة التصحيح Speed of adjustment في جميع الدول ذات إشارة سالبة وكذلك معنوية حيث أن القيمة المعنوية لسرعة التصحيح أقل من 0.05، هذا يعني وجود علاقة سببية لكل مؤشرات الحوكمة على معدل النمو الاقتصادي في كافة دول الإسكوا، الجدول رقم (4).

وعند قياس سرعة التعديل Speed of منفرد نجد أن جميع إشارات φ كانت سالبة في كافة دول الإسكوا فيما عدا سوريا، فعلى الرغم من معنوية فاي φ حيث يوضح الجدول السابق أن كافة قيم (P-value) أقل من 5% لكل دول الإسكوا محل الدراسة فإشارة سالبة تدل على وجود علاقة سببية مؤثرة لكافة مؤشرات الحوكمة على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الأجل الطويل، كما إن معنوية المتغيرات تدل على وجود علاقة قصيرة الأجل بين تلك المؤشرات ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي. كما يظهر من الجدول أن سرعة التصحيح كانت أكبر من يكون في الأردن (-1.43)، وليبيا (-0.96)، واليمن (-0.92)، ثم يأتي بعد ذلك المغرب ( -0.83) والجزائر (-0.73) والبحرين (-0.72)، تليهم لبنان (-0.70)، بينما بلغت سرعة التعديل أقل ما يُمكن في السعودية (-0.18)، وقطر (-0.11)، وسوريا (0.11)، وأقل ما يمكن في مصر حيث بلغت سرعة التعديل (-0.03).

**جدول رقم (5)**
**العلاقة السببية بين المتغيرات إجمالاً وبشكل منفرد تم قياس اختبار Wald Test**

| ALL | Test Statistic | Value | .Prob |
|---|---|---|---|
| VARIABLES | F-statistic | 109.47 | 0.00 |
| | Chi-square | 766.32 | 0.00 |
| CC | F-statistic | 0.26 | 0.61 |
| | Chi-square | 0.26 | 0.61 |
| FDI | F-statistic | 141.07 | 0.00 |
| | Chi-square | 141.07 | 0.00 |
| PSAV | F-statistic | 0.00 | 0.95 |
| | Chi-square | 0.00 | 0.95 |
| GE | F-statistic | 12.99 | 0.00 |
| | Chi-square | 12.99 | 0.00 |
| RL | F-statistic | 8.78 | 0.00 |
| | Chi-square | 8.78 | 0.00 |
| RQ | F-statistic | 2.05 | 0.15 |
| | Chi-square | 2.05 | 0.15 |
| VA | F-statistic | 2.72 | 0.10 |
| | Chi-square | 2.72 | 0.10 |

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج برنامج E-views

وقد كانت جميع المؤشرات ذات دلالة إحصائية لجميع المتغيرات في الدراسة على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ذات دلالة إحصائية في أغلب دول الدراسة فيما عدا العراق، والكويت، والسودان، وتونس، يفقد كانت جميع المتغيرات غير ذات دلالة إحصائية، بينما باقي كانت جميع المُتغيرات ذات دلالة معنوية في جميع دول الدراسة. ولكن المُلاحظ أن كل من السيطرة على الفساد، والاستقرار السياسي، والإجراءات التنظيمية، وحرية التصويت كلها كانت غير معنوية، لان القيمة الاحتمالية الخاصة بها أكبر من 5% وبالتالي لا توجد علاقة سببية قصيرة الأجل لهذه المتغيرات على الناتج المحلي الإجمالي عند مستوى معنوية 5%، الجدول رقم (5).

خلصنا من هذه الجزئية أن هناك تأثير إيجابي للحوكمة على معدل النمو الناتج المحلي الإجمالي، كما أن هذه العلاقة تستمر في الأجل القصير والأجل الطويل، كما أن معدل التصحيح كان مرتفعاً إلى درجة كبيرة فقد وصل لحالي 63% ، وهذا يعني أن أي انحراف عن المستويات التوازنية في الأجل الطويل فإن مؤشرات الحوكمة سوف تقوم بالتصحيح بنسبة 63%.

## الخاتمة والتوصيات

تتمثل الحوكمة في وجود حكومة كفء ومجتمع مدني وفعال، على أن يكون وجود قطاع خاص الناجح، لذا حاولت الدارسة إلى قياس أثر الحوكمة على النمو الاقتصادي، وقد حاولت الدراسة التعرض إلى مفهوم الحوكمة ومحدداتها ومعوقاتها في دول الإسكوا ومصر بصفة خاصة وقد توصلت الدراسة إلى أن الحوكمة ما هي إلا نظام مُتكامل للأطر العامة التي تحدد واجبات ومسئوليات الوحدات الاقتصادية داخل الدولة سواء أكانت أفراد أو منظمات أو شركات عامة أو خاصة بحيث يضمن أداء الشركات والمؤسسات، وبالتالي تُساهم في دعم القرارات الاقتصادية الرشيدة وخاصة فيما يتعلق القرارات الاستثمارية، كما استعرضت الدراسة اهم المحددات، وخصاص الحوكمة، وكذلك مؤشرات الحوكمة والتي تمثلت في جودة أو كفاءة الحكومة، والتصويت والمساءلة، الاستقرار السياسي ومحاربة العنف السياسي، الجودة التنظيمية، وسيادة القانون، ومحاربة الفساد، فضلا عن اهم المعوقات التي تعوق تطبيقها على نحو جيد، كما تناولت الدراسة مُحددات الاستثمار الأجنبي المُباشر باعتباره اهم مصدر للتمويل الأجنبي في ظل شح الموارد المالية في اغلب دول

الإسكوا وخاصة مصر ومن خلال اختبار التكامل المُشترك تبين أن هناك علاقة سلبية بين الاستثمار الأجنبي المباشر وبين انتشار الفساد وسيادة القانون، وأخيرا، في محاولة لقياس أثر الحوكمة والاستثمار الأجنبي علن النمو الاقتصادي في دول الإسكوا وقد توصلت الدراسة إلى وجود أثر سلبي ولكن لا يوجد دلالة إحصائية انتشار الفساد وتتشابه هذه النتيجة ما دراسة (Saidi, 2022)، ، وعلى الرغم من أن إشارة سيادة القانون على النمو الاقتصادي إلا إن كان ذو دلالة إحصائية، فوجود القوانين الغير واضحة أو المتضاربة أحد اهم عوائق النمو الاقتصادي خاصة إذا تعلق الأمر بالاستثمارات الأجنبية المباشرة، في حين كانت العلاقة موجبة ذات دلالة إحصائية لكل من جودة الحكومة فمن الطبيعي أن وجود حكومة قوية وتتمتع بالكفاءة في الأداء ستؤثر تأثيرا إيجابية على النمو الاقتصادي، ومن المؤشرات التي كانت إشارتها موجبه ولكنها غير ذات دلالة إحصائية لكل من الاستقرار السياسي ومحاربة العنف والإجراءات التنظيمية، والتصويت وإمكانية التصويت على النمو الاقتصادي لدول الاسكوا، وأخيرا جاءت إشارة الاستثمار الأجنبي المُباشر موجبه وذات دلالة معنوية على النمو الاقتصادي وهذا يتفق تماما مع النظرية الاقتصادية، ولعل هذه النتيجة جاءت متفقة مع دراسة ليلي غضان، وبتطبيق نموذج ARDL للتعرف على طبيعة العلاقة بين متغيرات الدارسة في الأجل القصير والأجل الطويل، بين أنه توجد علاقة في الأجل القصير والطويل بين النمو الاقتصادي ومؤشرات الحوكمة حيث كانت الإشارة سالبة ومعنوية، كذلك ارتفاع معامل التصحيح والذي يصل إلي (63%)، وتوصي الدراسة بأن تقوم الحكومات بالعمل على نشر ثقافة الحوكمة وتطبيقاتها على أوسع نطاق لما في ذلك من مزايا ولعل على رأسها جذب الاستثمارات الأجنبية، أيضاً ضرورة العمل على إزالة التحديات التي تواجه الاستثمارات الأجنبية وخاصة المتعلقة بالتشريعات وجودة الأطر التنظيمية

# المراجع

***أولاً- المراجع باللغة العربية:***


- الجومرد، أثيل عبد الجبار،2010،» تذبذب النمو الاقتصادي ومخاطره – العوامل المُحددة والآثار في البلدان النامية»، كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة الموصل- ***تنمية الرافدين***، العدد 97 مُجلد 32 لسنة 2010 ص ص [ 183-192].
- الرسول, ي. ع. (2011). آليات الحوكمة ودورها في التنمية الاقتصادية»، مجلة مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، مج 103( ع406) ، 406-343.
- السيد، جيهان محمد. (2017). الفساد والاستثمار الأجنبي المُباشر: دراسة تطبيقية على مصر. ***مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية***، معهد التخطيط العربي 19، ع، 2, 88-45
- المُتيم, محمود أحمد،(2022). دور حوكمة الشركات في تحقيق التنمية الاقتصادية في الصين ومصر»، المجلة العربية للإدارة، مج 42، ع1-مارس (آذار) 2022.
- بركات, هاني رزق (2018)،» الاستثمار الأجنبي المباشر ودورة في تنمية الاقتصاد المصري»، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية. المجلد التاسع، العدد الأول -(الجزء الثاني)، 2018.
- حسن, جمال قاسم، محمد إسماعيل، (2017).» محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية». ***صندوق النقد العربي***، يونيو2017.
- حفصة كوبيبي، بوزيان العجال، 2022. النمو، التنمية، التنمية المستدامة، مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، مجلد 17، عدد خاص، جانفي 2022
- خشيب، جلال(2020):» النمو الاقتصادي- المفاهيم والنظريات»، شبكة الألوكة، ص ص 29-1
- سالم, منى. (2011). موقع مصر على خريطة المؤشرات الدولية والمحلية للحكم الرشيد، ***مركز العقد الاجتماعي***، جمهورية مصر العربية ص ص1- 10.
- سيف, عبد الحميد حميد محمد، (2017).» متطلبات تطبيق حوكمة الشركات في البلاد العربية»، ***مجلة السعيد للعلوم الإنسانية والتطبيقية***, العدد(1)، سبتمبر 2017م.
- عبد الرحمن، أمجد حسن (2015). دراسة تحليلية للعلاقات بين تطبيق آليات الحوكمة في الشركات العائلية المصرية وجودة التقارير والمعلومات المالية وإمكانية طرح أسهم هذه الشركات في سوق الأوراق المالية" دراسة ميدانية «، الفكر المحاسبي، كلية التجارة -جامعة عين شمس، مجلد 23(ع 3)، ص ص 396-350.
- عبدالرحيم, م. س. م. (2023). أثر جودة المؤسسات على تدفق الاستثمار الأجنبي المُباشر إلى مصر دراسة قياسية للفترة 2020-1996 ***المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية***, العدد (4),ص ص 212-162.
- عبد القادر، مدادي(2012). دارسة تحليلية لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية مع إشارة خاصة إلى البلدان العربية»، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد(07)، سبتمبر 2012..
- عبد اللاوي, الطيب، مخوزمي لطفي، وعقبة عبد الأوي (2020). أثر الحوكمة والانفتاح الاقتصادي على التنمية الاقتصادية وتنويع الصادرات في الدول العربية»، دراسة حالة مجموعة من الدول العربية للفترة (1995-2018).، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 23 العدد 02 السنة 2020 الصفحات (1331/1350).
- غادر, محمد ياسين. (2012)، « محددات الحوكمة ومعاييرها»، المؤتمر العلمي الدولي « عولمة الإدارة في عصر المعرفة, ( 17-15 ديسمبر 2012) جامعة الجنان، طرابلس، لبنان.
- غضبان، ليلى. (2021). دور الحوكمة في تحقيق التنمية المستدامة»، مجلة الاقتصاد الصناعي - خزارتك – المجلد 11 العدد 02 ص 362-339.
- قعلول, سفيان ،(2017)،» جاذبية البلدان العربية للاستثمار الأجنبية المباشر: دراسة تشخيصية حسب مؤشر قياس مُحددات الاستثمار. ***دراسات اقتصادية، صندوق النقد العربي***, ص 54.

- ليلي، بعوني، 2017» النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية-مع دراسة مقارنة للنمو الاقتصادي والتنمية في الجزائر (1970-2012)، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية، للمجلد 06 ( العدد 2) -سنة 2017.
- مصطفي, أ. م. (2019). دور الحوكمة في توفير مناخ جاذب للاستثمار في جمهورية مصر العربية، ***مجلة بحوث الشرق الأوسط***, العدد السابع والأربعون, 440-393.
- يوسف, محمد حسن، (2007). محددات الحوكمة ومعاييرها مع إشارة خاصة لنمط تطبيقها في مصر، بنك الاستثمار القومي، مجلد1، يونيو 2007.

***ثانياً- المراجع باللغة الإنجليزية:***

- Abbas, S., & Mosallamy, D. E. (2016). Determinants of FDI flows to developing countries: An empirical study on the MENA region. ***Journal of Finance and Economics***, ***4***(1), 30-38.
- Ahmed Elshafei, H., & Lotfy Abdel Fattah, N. (2018). Governance Determinants and Relationship with Competitive Advantage in Sports Organization. ***Journal of Applied Sports Science, 8***(1), 69-75.
- Alesina, A. F., Grilli, V. U., & Milesi-Ferretti, G. M. (1993). The Political Economy of Capital Controls, working paper, ***National Bureau of Economic research (NBER),***working papers No.,4353, May 1993,pp:1-38.
- Anas, M. (2017). Governance and Economic Growth in Africa. ***International Journal of Economics and Financial Research***, ***3***(12), 323-331.
- Bađun, M. (2005). The quality of governance and economic growth in Croatia. ***Financial theory and practice***, ***29***(4), 279-308.
- Belailia Rabie1 , Boufas C. , Djouadi I.,(2021). The causal relationship between good governance and economic growth in Arab countries. ***Journal of Economic Growth and Entrepreneurship***, ***4***(Université Ahmed Dra).
- Bhattacharjee, J., & Haldar, S. K. (2015). Economic growth of selected South Asian countries: Does institution matter. ***Asian Economic and Financial Review, 5***(2), 356-370.
- Billigton. (1999). The location of Foriegn Direct Investment; an empirical analysis. ***Applied Economic***, ***31***(1).
- Cooray, A. (2009). Government expenditure, governance and economic growth. ***Comparative Economic Studies***, ***51***, 401-418.
- Emara, N., & Jhonsa, E. (2014). Governance and economic growth: The case of Middle Eastern and North African countries", ***Journal of Development and Economic Policies***, 16(1): 47—71.
- Fayissa, B., & Nsiah, C. (2013). The impact of governance on economic growth in Africa. ***The Journal of Developing Areas***, 91-108.
- Iskander, M., & Chamlou, N. (2000). Corporate governance: A framework for implementation***., The International Bank for Reconstruction and Development***. The World Bank Group.PP 1-44.
- ITA. (2022). Egypt - Country Commercial Guide. ***Official Website of the International Trade Administration,*** https://www.trade.gov/country-commercial-guides/egypt-investment-climate-statement
- Janet Holmes, S. L. A. (2007). Basel Committee Guidance on Corporate Governance for Banks. ***Organisation for Economic Cooperation & Development.***
- Kaufmann, D., Kraay, A., & Mastruzzi, M. (2011). The worldwide governance indicators: Methodology and analytical issues1. ***Hague journal on the rule of law***, ***3***(2), 220-246.

- Kaufmann, D., Kraay, A., & Zoido-Lobatón, P. (1999). ***Aggregating Governance Indicators world Bank publications***, (Vol. 2195).
- Kemp, R., Parto, S., & Gibson, R. B. (2005). Governance for sustainable development: moving from theory to practice. ***International journal of Sustainable Development***, ***8***(1-2), 12-19-Mauro, P. (1995). Corruption and growth. ***The Quarterly Journal of Economics, 110***(3), 681-712.
- Mira, R., & Hammadache, A. (2017). Good governance and economic growth: A contribution to the institutional debate about state failure in Middle East and North Africa. ***Asian Journal of Middle Eastern and Islamic Studies***, ***11***(3), 107-120.
- Moosa, I. A. (2009). The determinants of foreign direct investment in MENA countries: an extreme bounds analysis, ***Applied Economics Letters***, ***16***(15), 1559-1563.
- OECD, O. (2004). The OECD principles of corporate governance", ***Contaduría y Administración***(216).
- Ridzuan, A. R., Ismail, N. A., & Che Hamat, A. F. (2017). Does foreign direct investment successfully lead to sustainable development in Singapore? ***Economies***, ***5***(3), 29.
- Roy, K. C., & Tisdell, C. A. (1998). Good governance in sustainable development: the impact of institutions. ***International Journal of Social Economics***, ***25***(6/7/8), 1310-1325.
- Saidi, Y., Ochi, A., & Maktouf, S. (2022). FDI inflows, economic growth, and governance quality trilogy in developing countries: A panel VAR analysis. ***Bulletin of Economic Research***.
- Samarasinghe, T. (2018). Impact of Governance on Economic Growth. ***MPRA Paper*** online ***:*** https://mpra.ub.uni-muenchen.de/89834/ (visite le : 14.03.2020).
- U.N. (2000). Economic Governance: Guidelines for Effective Financial Management. In ***United Nations publish paper***, United Nations., New York (Ed.).
- Wei, S.-J. (2000). How taxing is corruption on international investors? ***Review of economics and statistics***, ***82***(1), 1-11.

# The Impact of Governance and Foreign Direct Investment on Economic Growth in Escwa Countries during (1995-2021)- using ARDL Model (Panel Data)

**Dr. Amal Ismail Galos**
Economic Lecturer
Faculty of commerce
Al-Azher Univ., Eygpt
Dramalgalos3@gmail.com

**ABSTRACT**

The recent period has watched an increasing interest in governance, especially with most countries wants to raise its rates of economic development. Indeed, governance has become a basic condition for achieving development in its sustainable sense, and the role of foreign direct investment in financing the development process remains the focus of attention of many global countries in general and ESCWA countries in particular. Specifically, the study answered a basic question, which is: Is there an impact of both governance and foreign direct investment on the economic growth rate in ESCWA countries during the period (1995-2021), and by using the autoregressive distributed lag (ARDL) model? The study concluded that there is A positive effect of a number of governance indicators on the economic growth rate of ESCWA countries using the Dana panel for the group of twenty ESCWA countries, as the gross domestic product is positively affected by the quality of government, the quality of regulations and legislation, freedom to vote and question, political stability and distance from violence, while this effect was negative for corruption, and the rule of law. When addressing the impact of governance on foreign direct investment using the cointegration test, the study showed that foreign direct investment is negatively affected by corruption, voting, and freedom of accountability, while it is positively associated with the rest of the governance indicators.

***Keywords:*** *Governance, Foreign Direct Investment (FDI), Economic Growth, Escwa Countries, ARDL Model.*